المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights

"معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"

حقوق الإنسان

ISSN 2210 - 1276

عدد خاص بمناسبة المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان - العدد 08 - يوليو 2014م

عاهل البلاد ينيب وزير الخارجية لافتتاح المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان

أناب حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية لافتتاح المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان في 25 مايو 2014 الذي نظمته المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بحضور معالي السيد علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى ومعالي الشيخ خالد بن علي آل خليفة وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف، ومعالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية ومعالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ومعالي السيد أحمد محمد الجروان رئيس البرلمان العربي، وعدد من الجهات الإقليمية والدولية كمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمحاكم الإقليمية المماثلة (الأمريكية والأوروبية والإفريقية) ونخبة من خبراء القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من مختلف دول العالم.

وبهذه المناسبة أكد معالي وزير الخارجية أن مبادرة حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى بإنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان جاءت نتاج نظرة حكيمة بشأن استحداث آلية عربية في مجال حقوق الإنسان وذلك بالاستفادة من الآليات الحقوقية المماثلة، سواء على مستوى البلدان أو المنظمات الإقليمية وجاءت للتعزيز من قوة ومتانة هذه المبادرة التي جاءت من أجل أن تواكب تطلعات شعوب الأمة العربية وتلبي تطلعاتهم إلى الإصلاح والتحديث والتطوير وتحقق التنمية المستدامة وتعزز ركائز دولة القانون والعدالة والتكافؤ والمساواة واحترام حقوق الإنسان وكرامته، وهي رؤية ملكية ثاقبة واستشرافية للواقع العربي وتحدياته والتحديات الماثلة والطموحات المرجوة للتحقيق في المستقبل القريب من أجل مصلحة شعوب الأمة العربية، مضيفا أن هذه المحكمة ستكون خير بيت للوعي القانوني والحقوقي للأمة العربية على أرض مملكة البحرين.

وذكر معالي وزير الخارجية أن الرؤية الملكية حول إنشاء المحكمة تتبلور من خلال إيجاد آلية إقليمية تعنى بحقوق الإنسان في إطار جامعة الدول العربية أسوة بالآليات الإقليمية المماثلة وكذلك تطوير وتعزيز دور جامعة الدول العربية في مجال حماية حقوق الإنسان.

جلالة الملك يستقبل المشاركين في المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان

استقبل حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى في قصر الصخير يوم 25 مايو 2014 الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية وعدد من كبار المشاركين في المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان الذي استضافته مملكة البحرين برعاية سامية من جلالة الملك المفدى وبتنظيم من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

وقد رحب جلالة الملك المفدى بالأمين العام، شاكرا له حضوره ومشاركته في هذا المؤتمر المهم، مثمنا دعم الجامعة العربية لفكرة إنشاء المحكمة العربية التي تهدف إلى ترسيخ أهمية قيمة الإنسان العربي وصون كرامته انطلاقا من التعاليم السمحة لديننا الإسلامي الحنيف.

وأكد العاهل المفدى أن مبادرته بالدعوة إلى إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان تأتي انطلاقا من دعم مملكة البحرين واهتمامها بالشأن الحقوقي من خلال هذه المحكمة الرائدة باعتبارها مشروعًا حقوقيًا طموحًا يسهم في تطوير منظومة حقوق الإنسان العربية.

كما أعرب جلالته عن تقديره للمشاركة الواسعة في هذا المؤتمر المهم من الجهات الإقليمية والدولية ونخبة من خبراء القانون الدولي والحقوقيين من مختلف دول العالم، معبرا عن تطلعه وتفاؤله بالنتائج التي سيحققها المؤتمر في جلساته.

كما أشاد جلالة الملك المفدى بدعم الجامعة العربية وتبنيها مختلف المبادرات التي تدعم مصالح الأمة العربية وتحقيق تطلعات شعوبها الشقيقة، مثمنا جلالته جهود الجامعة في تعزيز مسيرة العمل العربي المشترك ودعم التعاون والتنسيق بين الدول العربية بما يخدم الأهداف والتطلعات العربية لمواجهة كل التحديات الراهنة، مؤكدا جلالته دعم مملكة البحرين لكل الخطوات التي تتخذها الجامعة العربية من أجل تفعيل التعاون بين الدول الأعضاء وتعزيز العمل العربي المشترك بما يعود بالخير على بلداننا العربية وشعوبها كافة.

وقد استعرض جلالة الملك المفدى مع الدكتور نبيل العربي خلال اللقاء الموضوعات المطروحة على هذا المؤتمر، متمنيا للمشاركين فيه كل التوفيق والسداد تحقيقا لكل التطلعات والأهداف المنشودة.

بدوره ثمن الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية بكل التقدير والاعتزاز المبادرة الإيجابية المثمرة لجلالة الملك المفدى بالدعوة الى إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، واصفا إياها بالنقلة الحضارية الكبيرة على صعيد حماية حقوق الإنسان في الوطن العربي، كما أثنى على الدور الفعال والإيجابي لمملكة البحرين بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى في احتضانها أعمال المؤتمر ومواقفها المشرفة تجاه دعم مسيرة العمل العربي المشترك.

سمو رئيس الوزراء يستقبل المشاركين في المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية

أكد صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر أن تعزيز دعائم العمل العربي المشترك يمثل ضرورة حتمية في المرحلة الراهنة، لأن مصالح الدول والشعوب العربية تتعرض لمخاطر لا يمكن مواجهتها إلا من خلال عمل مشترك يقوي قدرة الدول العربية على التعامل مع جميع التهديدات من خلال رؤية متكاملة.

ودعا سموه إلى بذل الجهد الذي يستجيب لتطلعات حاضر ومستقبل الأمة العربية، وأن تكون الأيادي العربية متعاونة وذات تأثير وفعالية أكبر من أجل عهد يتسم بالتنمية والعطاء.

ونوه سموه بأن مبادرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى بالدعوة إلى إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان تحت مظلة الجامعة العربية تكتسب أهميتها في ظل التحديات المتزايدة التي تواجهها المنطقة التي تمثل تهديدا مباشرا للسيادة الوطنية ولأمن واستقرار الدول العربية.

جاء ذلك لدى استقبال سموه بقصر القضيبية في 25 مايو 2014 الدكتور نبيل العربي الأمين لجامعة الدول العربية ومعالي السيد عبداللطيف بن راشد الزياني الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وعددًا من كبار المشاركين في المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان الذي استضافته مملكة البحرين.

وقد رحب سموه، خلال اللقاء، بالمشاركين في المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان، معربا سموه عن تمنياته لهذا الحشد النجاح والتوفيق فيما سيجري من مناقشات وما يتخذ من قرارات من شأنها تعزيز العمل العربي المشترك.

وشدد سموه على أن إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان يعد حدثا تاريخيا هام في المنطقة على صعيد تعزيز هذه الحقوق وصيانتها، فضلا عن أنها ستشكل معلما مهماً يعكس التطور الحضاري الذي تشهده مملكة البحرين.

وأكد سموه على أهمية أن تعود الجامعة العربية إلى سابق عهدها وهيبتها كإطار يجمع الإخوة والأشقاء ويرتقي بهم إلى ما يتطلعون إليه من مستقبل مزدهر، وقال سموه: "علينا ألا ندع العواصف التي تمر بها المنطقة تؤثر في عزمنا وإصرارنا على تطوير العمل العربي المشترك".

وأكد سموه أن العالم سريع التغير وعلينا أن نوفر كل مقومات النجاح لبلداننا وشعوبنا،وأن نعمل من أجل تطوير القدرة الذاتية العربية وزيادة فاعليتها بما يضمن مصالح الأمة العربية ويقويها.

وأضاف سموه "أن تعاوننا مع دول العالم يجب أن يقوم على تحقيق المصالح المشتركة في إطار من التوازن والاحترام المتبادل، وعلينا أن نسير وألا نترك المجال لغيرنا للتدخل في شئوننا".

وأعرب سموه عن تمنياته بالخير والازدهار للأمة العربية، وأن تتعزز جهودها في كل ما يدعم أمنها واستقرارها ويحافظ على وحدة شعوبها وتلاحمهم.

وأكد سموه أنه تمر علينا مناسبة عزيزة هي ذكرى مرور 33 عاما على إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعلينا أن نكرس كل الجهود للانتقال بالعمل الخليجي إلى الاتحاد الذي دعا إليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة من أجل تلبية تطلعات شعوب دول المجلس.

وأعرب سموه عن تمنياته لجمهورية مصر العربية الشقيقة دوام الخير والتقدم وأن تسهم الانتخابات الرئاسية في تحقيق الأمن والاستقرار للشعب المصري الشقيق.

من جانبهم هنأ الحضور صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء بمنح سموه الجائزة الذهبية من الاتحاد الدولي لسيدات الأعمال والمهنيات، تقديرا لجهوده في دعم المرأة البحرينية، مؤكدين أن هذه الجائزة تؤكد تقدير المجتمع الدولي لنجاحات سموه على صعيد التنمية الشاملة.

وأشادوا بدعم مملكة البحرين للعمل العربي المشترك وسعيها المستمر إلى تقوية أواصره، منوهين بأن مبادرة البحرين بإنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان تجسد مدى التزام البحرين بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

تحت رعاية صاحب الجلالة الملك المفدى
وزير الخارجية يفتتح المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان

برعاية كريمة من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسي آل خليفة عاهل البلاد المفدى، انطلقت في 25 مايو 2014 بفندق الريتز كارلتون أعمال المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان الذى استضافته مملكة البحرين على مدى يومين.

وألقى سعادة الدكتور عبدالعزيز أبل رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان كلمة خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر رفع فيها إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسىآل خليفة عاهل البلاد المفدى عميق الشكر والتقدير ، مشيدا بتفضل جلالته برعاية المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان ، وبالمبادرة السامية التي أطلقها جلالته بإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان على مستوى الوطن العربي .

وأكد أن مبادرة جلالة عاهل البلاد المفدى بإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان على مستوى الوطن العربي جاءت تعبيرا عن نظره حكيمة بشأن استحداث آلية عربية في مجال حقوق الإنسان ، تضيف بعدا جديدا للعمل العربي المشترك في مجال احترام وحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي الكبير .

وقال إن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إذ تؤكد أن الدعم العربي للمبادرة الملكية جاء ليعزز من قوة ومتانة هذه المبادرة التي جاءت من أجل أن تواكب تطلعات شعوب الأمة العربية وتلبي طموحاتهم في تعزيز ركائز دولة القانون والعدالة والتكافؤ والمساواة واحترام حقوق الإنسان وكرامته، ولتحقيق مستقبل مشرق وحياة كريمة لشعوب الأمة العربية.

وأضاف أن المؤسسة الوطنية تشيد بالجهود العربية المبذولة في سبيل إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان ممثلة في جامعة الدول العربية التي أقرت في اجتماعها الدوري الـ40 الذي عقد بالقاهرة في سبتمبر الماضي اختيار مملكة البحرين مقرا للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، والذي يعد مكسبا حقيقيا للأمة العربية، وذلك في سبيل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتطوير المجال الحقوقي، والنظام الإقليمي العربي لحقوق الإنسان، وتعزيز آليات العمل الحقوقي في الدول العربية.

وأكد أن إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان يعتبر تحولا تاريخيا كبيرا لتعزيز مكانة الأمة العربية بين الأمم ، وستكون إضافة حقيقية في مجال احترام وحماية حقوق الإنسان، لتضاهي المحاكم الأوروبية والأفريقية والأمريكتين ،التي سبقتنا في هذا المجال.

وأعرب الدكتور عبدالعزيز أبل عن أمله أن يكون هذا المؤتمر لبنة إضافية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتشجيع ثقافة احترام الحقوق التي كفلتها الشرائع السماوية وأقرتها الدساتير الوضعية، وأكدتها المواثيق والمعاهدات الدولية، وأن يسفر المؤتمر عن عدد من التوصيات والمقترحات ليتم النظر إليها بعين الاعتبار عند إقرار النظام الأساسي للمحكمة العربية من قبل جامعة الدول العربية.

وتوجه أبل بالشكر الجزيل إلى مجلسي النواب والشورى لدعمهما الكريم لانعقاد المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان ، مثمنا كذلك للشركاء الداعمين لفعاليات المؤتمر وفي مقدمتهم جامعة الدول العربية والبرلمان العربي ، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر ، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ، واللجنة العليا المنظمة للمؤتمر على جهودها لإنجاح انعقاد هذا المؤتمر.

من جانبه ألقى معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية كلمة خلال الجلسة الافتتاحية استهلها بتقديم جزيل الشكر إلى مملكة البحرين ملكا وحكومة وشعبا لاستضافة وتنظيم المؤتمر الدولي المهم حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان مؤكداً أن إنشاء المحكمة يمثل نقلة حضارية في مجال حقوق الإنسان في العالم العربي.

وقال إن هذا المؤتمر يأتي استكمالا لمبادرة جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين بالدعوة لإنشاء المحكمة التي رحب بها مجلس الجامعة على مستوى القمة بموجب قراره رقم 573.

كما هنأ الدكتور نبيل العربي مملكة البحرين باختيار المنامة عاصمة الشباب العربي لعام 2015.

وتطرق العربي في كلمته إلى توضيح معنى وأهمية إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، مشيرا إلى أنه لن يتطرق إلى الموضوعات والأزمات والمتغيرات كافة التي تمر بها المنطقة العربية اليوم لخصوصية هذا المؤتمر وتأكيدا على الإنجاز الكبير الذي تم في هذا الشأن.

5 -4 ◄◄

وقال "إننا خطونا منذ ذلك الوقت خطوات إيجابية، فتم تشكيل لجنة رفيعة المستوى من الخبراء القانونيين من الدول الأعضاء لإعداد مشروع النظام الأساسي للمحكمة، وعقدت اللجنة رفيعة المستوى خمسة اجتماعات توجت برفع مشروع النظام الأساسي إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة في شهر مارس الماضي بدولة الكويت، وقد وافق المجلس من حيث المبدأ على المشروع على أن تستمر اللجنة الرفيعة المستوى في جهودها من أجل وضعه في صيغته النهائية وعرضه على اجتماع قادم للمجلس الوزاري".

وأشار إلى أن اللجنة اجتمعت مؤخرا في 14-15 من الشهر الحالي "مايو"، وانتهت تماما من إعداد الصيغة النهائية لمشروع النظام الأساسي ومن المقرر عرضه على مجلس الجامعة في أقرب فرصة لإقراره حتى يبدأ إنشاء المحكمة التي تكرمت مملكة البحرين وعرضت استضافتها، وهو ما تمت الموافقة عليه وفق قرار القمة العربية في دورتها العادية الرابعة والعشرين (24) بالدوحة العام الماضي.

كما أكد أن إنشاء هذه المحكمة مهم للحاق بركاب العصر وينبغي إتاحة الفرصة للمواطن في المنطقة العربية لكي يصل إلى المحكمة العربية لحقوق الإنسان إذا ما استنفد جميع السبل الوطنية للإنصاف.

وأعرب الأمين العام للجامعة العربية في ختام كلمته عن أمله رؤية محكمة عربية لحقوق الإنسان ذات أسس قوية تتمتع بالاستقلالية وتسهّل على الأفراد ممن يدّعون انتهاك حقوقهم التي كفلها الميثاق العربي لحقوق الإنسان التماس العدالة لديها عندما لا تكون هناك فرصة للإنصاف الفعال على الصعيد الوطني، متمنيا للمؤتمر التوفيق.

وقد ألقى الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية كلمة استهلها برفع خالص الشكر وجزيل الثناء إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين على الرعاية الكريمة لهذا المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان، والتي جاءت لتضيف بعدا جديدا للعمل العربي المشترك في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولتؤكد اهتمام مملكة البحرين

وقيادتها الحكيمة بتعزيز مكانة البحرين عربيا وإقليميا ودوليا.

وقال، إن قرار مجلس الجامعة العربية بالموافقة على إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، الذي اعتمد في القمة الرابعة والعشرين بتاريخ 26 مارس 2013م، سيبقى تاريخا خالدا في ذاكرة المسيرة العربية الرامية لدعم حقوق الإنسان، والتي جاءت استجابة لمبادرة جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة إيمانا من جلالته، بضرورة استكمال منظومة المؤسسات العربية التي تعنى بحقوق الإنسان العربي وحمايتها، وتحقق العدالة في أوطاننا العربية.

كما أكد الزياني المكانة الحقوقية والثقة المرموقة التي حظيت بها دول مجلس التعاون في مجال حماية حقوق الإنسان، والتي برزت من خلال موافقة جامعة الدول العربية بتاريخ الأول من سبتمبر 2013م على اختيار العاصمة الخليجية المنامة مقرا لتلك المحكمة ومنارة قضائية يُستضاء بنورها لحماية حقوق الإنسان.

وأضاف، أن توجهات وتطلعات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون إلى النهوض بحقوق الإنسان وتكريس مفاهيمها والعمل على حمايتها، قد تبلورت في العديد من الأصعدة الدولية منها والإقليمية والوطنية، وقد تمكنت في سبيل ذلك من إحراز العديد من الإنجازات والخطوات، إيمانا منهم حفظهم الله ورعاهم بانعكاس التقدم في حقوق الإنسان على التطور الإيجابي للدول في المجالات كافة ، ملتزمين في تحقيق ذلك بقواعد الإسلام الراسية والمبادئ الإنسانية السامية، وما أكدته المواثيق والصكوك الإقليمية والدولية.

وفي ختام كلمته، أشاد الزياني بإنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان والشروع في مباشرة أعمالها المنوطة بها، مؤكدا أنها ستشكل مرحلة مهمة في الحياة الحقوقية المعاصرة والمستقبلية على المستويين الإقليمي والدولي، نظرا لما ستكرسه من مصداقية وشفافية الدول العربية في التعاطي مع المسائل الحقوقية.

من جهته رفع رئيس البرلمان العربي السيد أحمد بن محمد الجروان أسمى آيات الشكر والتقدير إلى مقام حضرة عاهل البلاد المفدى وشعب مملكة البحرين الكريم على استضافة أعمال هذا المؤتمر المهم ، وقال إن البحرين كانت سباقة في دعم تطوير وتفعيل مبادئ حقوق الإنسان في العالم بأسره والوطن العربي والإسلامي .

وأضاف أن جلالة عاهل البلاد المفدى كان أول من طرح فكرة إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان في وقت احتاج فيه العالم العربي إلى استكمال منظومة آليات حقوق الإنسان بإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان أسوة بنظرائها من محاكم إقليمية ودولية تعنى بالنظر في شكاوى الأفراد المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان ، مشددا على أن مباركة القادة العرب في قمة الدوحة في مارس 2013 إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان جاءت ملبية لطموحات الشعوب العربية التواقة إلى مثل هذه المحكمة التي تعتبر ملاذا يلجأ إليه المتضررون من الانتهاكات في مجال حقوق الإنسان ، وقال "إننا في البرلمان العربي وكممثلين لإرادة الشعوب العربية نقف بقوة خلف دعم إنشاء المحكمة تلبية لطموحات الشعوب واستكمالا لمنظومة العدالة الحقوقية في وطننا العربي".

وأكد أن الوضع الراهن في الوطن العربي وما تواجهه المنطقة العربية من تحديات جسام متجسدة في أشكال شتى ، منها الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية وانتهاكه المستمر لحقوق الإنسان العربي والتطور المتسارع في الصراعات والنزاعات في المنطقة ، والتحديات الاقتصادية والتنموية الجسيمة التي تواجهها الكثير من الدول العربية وما يترتب عليها من مساس بحقوق الإنسان، تدعونا إلى النظر في أهمية العمل الإنساني والحقوقي بما يفتح المجال واسعا نحو تنمية مجتمعية واقتصادية

مستدامة تتوق إليها شعوبنا العربية، وأضاف أن البرلمان العربي لن يدخر جهدا في تسخير كل ما يمتلكه من خبرات أعضائه ودوره المهم دعما لعمل هذه المحكمة ، وتنفيذ المقترحات والتوصيات التي ستنبثق عن المؤتمر نحو دور البرلمان العربي في دعم المحكمة العربية لحقوق الإنسان .

من جانبه قال السيد فرج فنيش رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان "أود بداية أن أنقل إليكم تحيات السيدة ناي بلاي مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتمنياتها لكم جميعا بالنجاح في أعمالكم وهي تأسف لعدم قدرتها على المشاركة شخصيا في هذا الاجتماع، وقد كلفتني بأن أنقل لكم وللقيادة البحرينية ، ولمعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية مساندتها للجهود المبذولة من أجل إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، هذه الآلية الجديدة التي ستساهم لا محالة في تعزيز النظام الإقليمي العربي لحماية حقوق الإنسان".

وأضاف السيد فرج فنيش أن المفوضية السامية لحقوق الإنسان ترحب بقرار جامعة الدول العربية إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، وتأمل أن تمثل هذه المحكمة لبنة أساسية لحماية حقوق الإنسان في الدول العربية. واعتبارا للاستشارات القائمة حاليا حول المحكمة ومنها هذا المؤتمر الذي بادرت إلى تنظيمه المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالبحرين بالتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، حيث أكد عدد من المسائل الأساسية ذات الصلة وهي :

-أهمية أن تكون عملية مناقشة مشروع النظام الأساسي للمحكمة تشاركية وشفافة وأن يفتح المجال لمنظمات المجتمع المدني ونقابات المحامين وجمعيات القضاة والخبراء لتقديم اقتراحاتهم وملاحظاتهم، وأن تأخذ كل الملاحظات بعين الاعتبار.

-ينبغي أن ينص النظام الأساسي للمحكمة بشكل واضح على أن تكون مرجعياتها كافة التزامات الدولة الطرف المعنية، بما في ذلك الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها أو انضمت إليه، وألا يقتصر اختصاص المحكمة على الميثاق العربي والاتفاقيات العربية الأخرى في مجال حقوق الإنسان.

-ينبغي ألا يقتصر الاختصاص القضائي على الشكاوي الحكومية فقط، وان يتوسع لقبول الشكاوى الفردية سواء مباشرة أو عن طريق المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بالصفة الاستشارية، وألا يقتصر ذلك على مواطني أو رعايا الدولة المعنية، ولكن يكون حقا لكل فرد يدعي أن حقوقه تعرضت للانتهاك من طرف الدولة المعنية.

-أن يتم احترام المساواة بين الرجال والنساء في عملية اختيار القضاة وان ينص النظام الأساسي على مختلف ضمانات المحاكمة العادلة واستقلال القضاء وفقا للمعايير الدولية، وأن تكفل الدول المعنية وخاصة دولة المقر للضحايا والشهود الحماية اللازمة والتسهيلات المطلوبة للوصول إلى المحكمة.

-أن يشمل النظام الأساسي للمحكمة التزام الدول الأطراف بتنفيذ القرارات الوقائية والاحترازية المؤقتة التي تصدرها المحكمة، بالإضافة إلى التزامها بتنفيذ الأحكام النهائية للمحكمة، وإقرار الآليات الضامنة بهذا الشأن.

ورأى أن السعي إلى إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان يجب أن ترافقه على مستوى الدول العربية خطوات جريئة لاحترام حقوق الإنسان على المستوى الوطني ومن ضمنها الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية وملاءمة التشريعات مع المعايير الدولية وضمان استقلال القضاء والاعتراف بحق الناس في حرية التعبير والضمير والتجمع، وبدور المنظمات غير الحكومية وإطلاق سراح مساجين الراي وتعزيز المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب.

وجدد في ختام كلمته مساندة المفوضية السامية لحقوق الإنسان لفكرة إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، معربا عن الاستعداد الكامل للتعاون مع جامعة الدول العربية وتقديم الدعم الفني المطلوب للمحكمة العربية بما في ذلك توفير خبرات اللجان التعاهدية، وهي لجان "شبه قضائية" راكمت على مدى عشرات من السنين خبرة لا يستهان بها في مجال الاجتهادات والفقه القضائي الذي عكست اللجان جانبا منه في تعليقاتها وملاحظاتها العامة وكذلك في آرائها بشأن الشكاوى الفردية.

من جهته ألقى رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان محمد الصبار كلمة أكد فيها أن مشاركته باسم الشبكة في أعمال الندوة الدولية حول مشروع المحكمة العربية لحقوق الإنسان، هي مشاركة ومساهمة تندرجان في إطار ممارسة الشبكة لاختصاصاتها المنصوص عليها

7 - 6 ◄◄

في المادة الثالثة من وثيقة تأسيسها، والمادتين الخامسة و السادسة من نظامها الأساسي.

وقال إن الاهتمام البالغ الذي توليه الشبكة لبناء منظومة إقليمية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها في البلدان العربية ، يندرج في إطار الهدف الاستراتيجي للشبكة المتمثل في حماية وتعزيز وتطوير حقوق الإنسان في

المنطقة العربية، وأكد أن السعي الحثيث للشبكة للترافع من أجل إخراج نظام أساسي لمحكمة عربية لحقوق الإنسان، تضاهي مثيلاتها من محاكم إقليمية وتتكامل مع مؤسسات القضاء الوطني، وتقوي المنظومة الإقليمية لحماية حقوق الإنسان، ليس إلا إعمالا لإحدى المهام الأساسية للشبكة المتمثلة في تبادل وتنسيق الآراء والمواقف للمؤسسات الوطنية على المستويين الإقليمي والدولي حول كل القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وأضاف أن الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تثمن عاليا مبادرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل مملكة البحرين الهادفة إلى إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان، بوصف المحكمة لبنة أساسية في بناء منظومة إقليمية لحقوق الإنسان، ومؤسسة ستطور بشكل جوهري آليات الانتصاف القضائي بشكل يكمل القضاء الوطني وباعتبارها آلية أساسية في النظام الإقليمي لحقوق الإنسان على مستوى الدول الأطراف في الجامعة ستمكن من توفير حماية متقدمة لحقوق الإنسان على المستوى الإقليمي، على غرار الأنظمة الإقليمية الأخرى لحقوق الإنسان (الأوروبية،والإفريقية، والأمريكية) وفي تكامل ضروري مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان.

وقال إن الشبكة تثمن بالمستوى نفسه من التقدير، عرض مملكة البحرين استضافة مقر المحكمة، وتضع الشبكة جميع إمكانياتها وقدراتها رهن إشارة المملكة، عند الاقتضاء، من أجل المساهمة في إخراج هذا المشروع الحقوقي الكبير إلى حيز الوجود.

وأشار إلى أنه بناء على قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة انطلق مسار صياغة وإعداد مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان. وتم إنشاء لجنة من الخبراء القانونيين من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية لتقديم الخبرة حول مشروع النظام الأساسي للمحكمة المذكورة، وفي مارس من هذه السنة، وبمناسبة القمة العادية الخامسة والعشرين لجامعة الدول العربية المنعقدة بالكويت، قررت القمة الموافقة من حيث المبدأ على مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان وتكليف اللجنة الرفيعة المستوى البت في المسائل المتعلقة بالمشروع وعرض الصياغة النهائية له على اجتماع وزراء الخارجية العرب لاعتماده .

وقال "بعد تتبع الشبكة للمناقشات الجارية بشأن المشروع وكذا دراسة الوثائق الأولية المنتجة من قبل المؤسسات أعضاء الشبكة أو من قبل منظمات دولية غير حكومية وازنة كالفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للحقوقيين، اتضح أن مسار صياغة مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان يطرح عددا من التحديات القانونية والمنهجية لاسيما من منظور تقريب مشروع النظام الأساسي من الأنظمة الأساسية للمحاكم الإقليمية المماثلة.

وقال إن طبيعة هذه التحديات تتمثل في حسم سيناريوهات علاقة مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان بالميثاق العربي لحقوق الإنسان، وهو تحد يمكن تناوله انطلاقا من مداخل متعددة: تنوع، إن لم نقل تباين، الممارسة الاتفاقية للدول الأطراف في جامعة الدول العربية. كما أن مستوى آخر من التحدي يرتبط بوضعية التصديق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان ذاته الذي صدقت عليه إلى حد الآن عشرون دولة فقط من الدول الأطراف في الجامعة. ويحيل مستوى ثالث من التحدي إلى ضرورة "تحيين" الميثاق العربي لحقوق الإنسان ذاته لجعله نظيرا للمواثيق الإقليمية المشابهة لحقوق الإنسان التي تنحو في الغالب إلى تكريس ضمانات الحقوق تطابقا إن لم تكن تفوق تلك المقدمة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. كما تقيم تلك الاتفاقيات في متنها رابطا عضويا

مع المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان عبر التنصيص على المبادئ العامة المرتبطة باختصاصها وتأليفها وتنظيمها. وهكذا يتضح إذاً أن هذه التحديات ذات الطبيعة المعيارية تطرح إشكالية القاعدة المرجعية بالنسبة إلى المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

وقال إن من التحديات التي يمكن أيضا التفكير فيها إجراءات تطبيق الشرط التأويلي المشار إليه في المادة 23 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان التي تنص على أنه " لا يجوز تفسير هذا الميثاق أو تأويله على نحو ينتقص من الحقوق والحريات التي تحميها القوانين الداخلية للدول الأطراف أو القوانين المنصوص عليها في المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها أو أقرتها بما فيها حقوق المرأة والطفل والأشخاص المنتمين إلى الأقليات" على العمل القضائي المستقبلي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

وأشار إلى أنه إلى جانب هذه التحديات هناك تحديات أخرى من قبيل تمكين المحكمة من النظر في قابلية التلقي الشكلي للدعوى، وهو الاتجاه الذي تسير عليه حاليا التجارب المقارنة للمحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، كيفية إعادة صياغة آلية تنفيذ أحكام المحكمة العربية لحقوق الإنسان المقترحة في مشروع النظام الأساسي للمحكمة في ضوء آليات مماثلة منصوص عليها في المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، و عما إذا كان ممكنا إسناد تتبع التنفيذ إلى مجلس وزراء العدل العرب، ضمانا لتكليف الآليات الوطنية لتنفيذ الأحكام في الدول الأطراف بتنفيذ أحكام المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

وقال الصبار إن الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تنتظر من هذه الندوة، الخروج بمقترحات قانونية عملية و إجرائية بخصوص هذه التحديات القانونية و المنهجية و تحديات أخرى، كما تتوقع الشبكة أن تشكل هذه الندوة الدولية محطة أساسية في بناء مخطط للترافع من أجل تأسيس محكمة عربية لحقوق الإنسان ستمثل بدون شك ركيزة أساسية في منظومة إقليمية لحماية حقوق الإنسان نبتغيها في مستوى تطلعات الشعوب والمقيمين في الدول الأطراف في جامعة الدول العربية، وكذلك مضاهاة المحاكم الإقليمية المماثلة لحقوق الإنسان .

لجنة حقوق الانسان العربية (لجنة الميثاق)

في القمة العربية التي عقدت في تونس عام 2004، وافق مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بموجب القرار رقم 270 د.ع(16)

على الميثاق العربي لحقوق الانسان، بعد مسيرة طويلة امتدت منذ التسعينيات حتى تم اعتماد الميثاق العربي لحقوق الإنسان في هذه القمة.

ويعد الميثاق العربي لحقوق الإنسان، نقلة نوعية على مستوى المنطقة العربية من حيث تناوله لحقوق الإنسان في إطار منظومة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية الأطراف في الميثاق، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أنشأ هذا الميثاق المكون من (53) مادة، لجنة بموجب المادة (45) منه تسمى " لجنة حقوق الإنسان العربية"، تتكون من سبعة أعضاء تنتخبهم الدول الأطراف في الميثاق بالاقتراع السري، من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال عملهم ويعملون بصفتهم الشخصية، أي لا يمثل أعضاء اللجنة دولهم، فهم يعملون بصفتهم الشخصية بتجرد ونزاهة، و تمتد العضوية في هذه اللجنة لمدة أربع سنوات.

وفيما يتعلق بدور اللجنة فإنها تختص بدراسة التقارير التي تقدم من الدول الأطراف في الميثاق، وذلك بموجب مقتضيات المادة(48) من الميثاق التي تتطلب من الدولة الطرف في الميثاق أن تبين التدابير التي اتخذتها فيما يخص إعمال الحقوق والحريات المنصوص عليها في الميثاق العربي لحقوق الإنسان، حيث تعقد هذه اللجنة دورات لمناقشة التقارير المقدمة من الدول، وذلك في حضور الدولة المعنية، التي تستعرض تقريرها وتقوم بالرد على استفسارات واستيضاحات اللجنة، وفي ضوء هذه المناقشة تصدر اللجنة ملاحظاتها وتوصياتها للدولة.

وفي نهاية كل عام تعد اللجنة تقريرا يتضمن أنشطتها، والملاحظات والتوصيات التي نتجت عن دراستها ومناقشتها للتقارير المقدمة من الدول الأطراف في الميثاق، ترفعه إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي يحيله إلى مجلس جامعة الدول العربية.

وتجدر الملاحظة أنه يجب التفرقة بين لجنة حقوق الإنسان العربية، واللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، حيث يلتبس الأمر في كثير من الأحيان، إذ إن لجنة حقوق الإنسان العربية وما اصطلح على تسميتها بلجنة الميثاق وهو الميثاق العربي لحقوق الإنسان، هي – كما بينا أعلاه – لجنة مستقلة أنشأها الميثاق العربي لحقوق الإنسان من خبراء مستقلين، بينما اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان هي لجنة حكومية عضويتها من جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، تعقد عددًا من الاجتماعات كل سنة وفق جدول محدد تستعرض مجموعة من الموضوعات التي تدرج على جدول أعمالها من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وكذلك ما تقترحه الدول الأعضاء في الجامعة.

محمد جمعة فزيع
عضو لجنة حقوق الإنسان العربية
(لجنة الميثاق)

مذكرة تفاهم بين المؤسسة الوطنية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان

وقعت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وذلك على هامش المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان، الذي افتتحت أعماله في مملكة البحرين.

ووقع المذكرة سعادة المستشار الدكتور أحمد عبدالله فرحان الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والأستاذ علاء شلبي الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان

وقال سعادة الدكتور أحمد فرحان إن مذكرة التفاهم تهدف الى تبادل الخبرات وعقد ورش العمل والتدريب والفعاليات المشتركة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان واتخاذ المواقف المشتركة فيما يتعلق باختصاص المنظمة العربية لحقوق الإنسان والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

مذكرة تفاهم بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي

وقعت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم مع المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، وذلك على هامش المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

ووقع المذكرة سعادة المستشار الدكتور أحمد عبدالله فرحان الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والأستاذة تغريد جبر المديرة الإقليمية للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقال سعادة الأمين العام إن مذكرة التفاهم تهدف إلى التعاون والتنسيق في مجال تبادل الزيارات والاستشارات والخبرات، وتبادل الوثائق والمطبوعات والأدبيات والدراسات والأبحاث، وترتيب وتنظيم الدورات التدريبية وورش العمل، وعقد الفعاليات والمؤتمرات المشتركة في مجال تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها.

مذكرة تفاهم بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وديوان المظالم بالمملكة الأردنية الهاشمية

وقعت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم مع ديوان المظالم بالمملكة الأردنية الهاشمية، على هامش المؤتمر الذي عقد في الفترة من 25-26 مايو 2014؛ حيث وقع من جانب المؤسسة سعادة المستشار الدكتور أحمد عبدالله فرحان الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ومن جانب الديوان السيد علاء الدين العرموطي القائم بمهام رئيس ديوان المظالم.

وقال السيد العرموطي إن مذكرة التفاهم تهدف إلى التعاون والتنسيق في مجال تبادل الزيارات والاستشارات والخبرات، وترتيب وتنظيم الدورات التدريبية وورش العمل، ونقل المعرفة، وعقد الفعاليات والمؤتمرات المشتركة، إلى جانب المساهمة والتنسيق في دعم القضايا العربية في المحافل الإقليمية والدولية.

مذكرة تفاهم بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" بدولة فلسطين

وقعت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم مع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" بدولة فلسطين، حيث وقع من جانب المؤسسة سعادة المستشار الدكتور أحمد عبدالله فرحان الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ومن جانب الهيئة الأستاذة رندة السنيورة المديرة التنفيذية للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، على هامش المؤتمر الذي عقد في 25 مايو 2014.

وقال سعادة الدكتور أحمد فرحان إن مذكرة التفاهم تدعم مجالات التعاون في الجوانب ذات الاهتمام المشترك، التي تصب في خدمة حقوق الإنسان، وتعزز نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال عقد المؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية في مجال حقوق الإنسان.

مذكرة تفاهم بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومنتدى آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (APF)

وقعت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم مع منتدى آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (APF)، على هامش المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان، إذ وقع من جانب المؤسسة سعادة المستشار الدكتور أحمد عبدالله فرحان الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ومن جانب المنتدى السيد كيرين فيتزباتريك مدير منتدى آسيا والمحيط الهادي.

وقال الدكتور فرحان إن مذكرة التفاهم تهدف إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، وتبادل الخبرات.

وأضاف أن مذكرة التفاهم هذه مع APF ستركز في ترجمة بعض مطبوعات وإصدارات APF إلى اللغة العربية.

إعلان البحرين الصادر عن المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان

نحن ممثلي وممثلات المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان في المنطقة العربية، والمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان، المجتمعين في "المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان" بمملكة البحرين يومي 25-26 مايو 2014م، الذي نظمته المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين، بالتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، وبمشاركة ممثلين عن أكثر من مائة مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ومنظمة غير حكومية، والعديد من الخبراء والباحثين، وذلك لغرض التعرف على أهم الخطوات العملية التي تم إنجازها لاستكمال إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، وتقديم المرئيات حول مشروع النظام الأساسي الذي أعدته اللجنة الرفيعة المستوى للخبراء القانونيين للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، هذا إلى جانب تقويم ومتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر العربي حول "تطوير منظومة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية"، الذي انعقد في الدوحة بدولة قطر، خلال الفترة من 3 إلى 4 يونيو 2013.

وقد انتظم المؤتمر في جلسات رئيسة عامة قُدمت فيها خمس أوراق عمل، وعرضت تجارب ثلاث محاكم إقليمية لحقوق الإنسان، إضافة إلى أربع ورش عمل. وخلص المشاركون إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات العملية الهادفة إلى تفعيل دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني في المساهمة مع الحكومات، في صياغة النظام الأساسي للمحكمة العربية وتطوير منظومة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية.

اتفقنا على ما يلي:

- الترحيب بقرار القمة العربية في دورته الـ (25) التي عقدت خلال الفترة من 25 إلى 26 مارس 2014م بدولة الكويت، القاضي بتكليف اللجنة الرفيعة المستوى بالاستمرار في جهودها وعملها من أجل وضع الصيغة النهائية لمشروع النظام الأساسي، وعرضها على اجتماع قادم للمجلس الوزاري.
- الترحيب بحضور ومساهمة جامعة الدول العربية والبرلمان العربي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وممثلي المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان (الأوروبية والدول الأمريكية والإفريقية) في هذا المؤتمر. تأكيد توصيات البيان الختامي للمؤتمر العربي حول "تطوير منظومة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية"، الذي نظمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر، بالتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الذي عقد يومي 3-4 يونيو 2013م في الدوحة بدولة قطر، وتوصيات الندوة الدولية حول "التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي" التي نظمتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع جامعة الدول العربية، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، خلال الفترة من 9 إلى 10 مايو 2013 في القاهرة بجمهورية مصر العربية.
- تأكيد تأييد المبادرات التي قام بها العديد من المنظمات غير الحكومية، ونتائج اللقاءات وورش العمل، لإثراء وتطوير المنظومة العربية لحقوق الإنسان، وكان آخرها المؤتمر الإقليمي الأول الرفيع المستوى لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها حول "حقوق الإنسان في المنطقة العربية: التحديات والآفاق المستقبلية" الذي نظمته جامعة الدول العربية بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان خلال الفترة من 20 إلى 22 مايو 2014م، في القاهرة بجمهورية مصر العربية.
- التعبير عن ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني في الحوار حول مشروعات الجامعة العربية في مجال تطوير منظومة حقوق الإنسان والنظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، والدعوة إلى ضرورة جعل هذه الإجراءات والمشروعات شفافة وعلنية.
- التنويه بضرورة احترام الدول العربية لالتزاماتها الدولية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان، وتوسيع ممارستها التعاقدية في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني.
- الدعوة إلى تعديل الميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام 2004م، بما يضمن الملاءمة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- التشديد على أهمية التعاون الفعال بين المحاكم الإقليمية لحماية حقوق الإنسان وتبادل المعلومات حول أفضل الممارسات، والدروس المستفادة وأشكال التعاون الجديدة والممكنة.

ونوصي بما يلي:

أولا: بالنسبة إلى مرئيات المنظمات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان:

- السعي الحثيث إلى تطوير النظام الأساسي للمحكمة العربية في ضوء التجارب الناجحة للمحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، وكذا المحاكم الدولية الأخرى بما في ذلك نظام قضاة المحكمة.
- دراسة جميع خيارات إصدار النظام الأساسي للمحكمة العربية بما في ذلك اعتباره أحد البروتوكولات الإضافية للميثاق العربي لحقوق الإنسان.
- اعتبار الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها الدول الأطراف إحدى المرجعيات القانونية التي ستعتمد عليها المحكمة العربية، إضافة إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وأي اتفاقية عربية أخرى في مجال حقوق الإنسان تكون الدول المتنازعة طرفًا فيها، مع تأكيد مضمون المادة رقم (43) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
- توفير دولة المقر جميع التسهيلات لعمل المحكمة العربية لحقوق الإنسان وتسهيل إجراءات عمل المحكمة، وتيسير دخول الأطراف والشهود الذين يلجأون إليها وحماية الضحايا المحتملين.
- ألا يؤثر شرط استنفاد طرق الطعن الداخلية على حق أصحاب الصفة في اللجوء إلى المحكمة العربية طبقًا لشروط المحاكمة العادلة، كما تم النص عليها في المادة رقم (14) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، واسترشادًا بالتعليق العام رقم (32) للجنة حقوق الإنسان.
- السماح للأفراد والمنظمات غير الحكومية المؤسسة بصفة قانونية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، باللجوء إلى المحكمة العربية بصفة مباشرة.
- تعهد الدول الأطراف بعدم التعرض للمتقاضين بأي شكل من أشكال التهديد أو الضغط أو الانتقام بسبب لجوئهم إلى المحكمة.
- وجوب إنشاء آلية للرصد والمتابعة والإشراف على تنفيذ أحكام وقرارات المحكمة العربية.
- تنويع مصادر الدعم المالي لميزانية المحكمة العربية، وعدم اقتصار تحمل نفقاتها على الدول الأطراف، وتحمل الجامعة العربية أيضا جزءا من الميزانية.

ثانيا: بالنسبة إلى تحديد العلاقة بين المحكمة العربية لحقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية:

- الترحيب بموافقة الجامعة العربية على تعديل ميثاق الجامعة بما يضمن النص ضمان احترام مبادئ حقوق الإنسان، وتطوير آليات عملها بما يخدم هذا المجال.
- وجوب تعديل الميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام 2004م خاصة فيما يتعلق بإعطاء لجنة حقوق الإنسان العربية (المنبثقة عن الميثاق) صلاحية إحالة الشكاوى الفردية المقدمة إليها إلى المحكمة، إذا استحال تسويتها وديًا بما لا يخل باختصاص المحكمة في النظر شكلا وجوهرًا في الدعاوى.
- العمل على دعم وتقوية عمل لجنة خبراء الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
- حث الدول العربية غير الأطراف على الانضمام إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
- العمل على تطوير آليات عمل اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان وتحويلها إلى مجلس حقوق الإنسان بالجامعة.

ثالثا: بالنسبة إلى دور المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني في دعم عمل المحكمة العربية لحقوق الإنسان:

- حث المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني على تقديم المساعدة القانونية إلى المتقاضين للتعامل مع إجراءات المحكمة العربية.
- دعوة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية إلى مزيد من الدعم لتفعيل توصيات ومبادرات منظمات المجتمع المدني بشأن تطوير المنظومة العربية لحقوق الإنسان.

رابعا: بالنسبة إلى تقييم ومتابعة توصيات المؤتمر العربي بالدوحة حول تطوير منظومة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية:

- يدعو المشاركون الفريق العربي لمتابعة توصيات مؤتمر الدوحة إلى الاستمرار في مهامه، على أن يتم رفع تقارير دورية بشأن نشاطاته إلى المنظمات المشاركة في هذا المؤتمر.
- مطالبة الجامعة العربية بتسهيل عمل الفريق العربي لمتابعة توصيات مؤتمر الدوحة من خلال توفير المعلومات وتعزيز آليات التنسيق لبناء حوار تشاركي يساعد على تطوير منظومة حقوق الإنسان الإقليمية.
- تنظيم فعاليات للتعريف بالمنظومة العربية لحقوق الإنسان على المستويات الوطنية.

وبناء على ذلك:

1 - أقر المشاركون تقديم هذه التوصيات إلى كل من: حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، ورئيس القمة العربية الحالية، وأمين عام جامعة الدول العربية، ورئيس البرلمان العربي، للعمل على تبنيها من خلال مخاطبة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمملكة البحرين رسميا لهذه الجهات.

2 - يوصي المشاركون الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني بوضع مخطط عملي للترافع حول التوصيات.

3 - يوجه المشاركون الشكر إلى مملكة البحرين ملكًا وحكومةً وشعبًا لحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، كما يشكرون المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمملكة البحرين لحسن التنظيم والأداء.

صدر في مملكة البحرين:

الاثنين 27 **رجب** 1435**هـ**

الموافق 26 **مايو** 2014**م**

اتصل بنا: ص. ب. 10808، المنامة، مبنى 2771، طريق 2835، ضاحية السيف 428، هاتف: 666 111 17 973+، فاكس: 600 111 17 973+، مملكة البحرين.